مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

مـدى الكرمل

برنامج دراسات إسرائيل

شخصيّات في السياسة الإسرائيليّة

9

تسيبي ليفني Tzipi Livni

إعداد: إيناس خطيب

آذار 2015

تسيبي ليفني Tzipi Livni

- وُلِدت في الثامن من تموز عام 1958.
- شغلت منصب المديرة العامة لسلطة الشركات الحكومية (1996-1999).
- دخلت الكنيست في العام 1999، نائبة عن حزب الليكود.
- دعمت وبادرت لإنشاء حزب كاديما مع شارون في العام 2005.
- دعمت خطة الانفصال أحادي الجانب عن غزة في العام 2005.
- ترأست حزب كاديما بعد استقالة أولمرت وفشلت في تشكيل الحكومة.
- أنشأت حزب هتنوعاه في العام 2012.
- تترأس طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين منذ عام 2006.

حياتها:

وُلـدت تسـيبي ليفنـي في الثامن من تمـوز عـام 1958، في مدينة تل أبيب. اسـمها الكامل هو تسـيبورا تسـيبي ملكـة ليفنـي. والدهـا إيتـان ليفنـي، كان قائـد عمليـات في حركـة الإيتسـل،[1] وعُرف باسـمه الحركـيّ "يروحـام". وكان أحـد قـادة اقتحام سـجن عـكا (1947)[2]. انتُخـب عضوَ برلـمان عن حزب الليكـود في انتخابـات الكنيسـت الثامن والتاسـع والعـاشر (1974-1984). توفي في العـام 1992. أما والدتهـا، سـارة ليفني، فكانت هـي كذلك من قـادة حركة الإيتسـل، وتوفيت في العـام 2007. ترعرعت ليفنـي وأخواهـا في بيـت ذي عقيـدة بيتاريّـة[3]. متزوجـة ولها ولـدان وتعيش في مدينة تـل أبيب.

اعتـادت ليفنـي أن تشـارك في مسـيرات الأول من أيـار حاملة العلـم الإسرائيلي بـدلاً من العلـم الأحمر، وقاطعـت كل المنتجـات الألمانية، وكذلك شـاركت في المظاهرات ضد الانسـحاب من شـبه جزيرة سـيناء بعـد حـرب أكتوبر عـام 1973. في بداية سـنوات الثمانـين، التحقت ليفنـي بجامعة بار إيلان لدراسـة الحقـوق، إلا أنهـا لـم تكمل دراسـتها بسـبب عملها في الموسـاد. عملت ليفنـي في الموسـاد بمهام سرية، وقـد قطعـت دراسـتها لأنهـا أُرسِـلت في مهمـة سريـة طويلـة في باريـس، وفقط بعـد انتهـاء مهمتها عـادت لتكمـل دراسـة الحقوق. بعـد تخرُّجهـا، عملت في مكتـب محاماة خـاص بها.

عملها:

في العـام 1996، اختـار بنيامـين نتنياهـو تسـيبي ليفنـي لمنصـب المديـرة العامـة لسـلطة الشركات الحكوميـة. وقـد عملـت جنبًـا إلى جنب معـه على خصخصـة معظـم الـشركات الحكومية. وقـد أُطلِق عليهـا آنـذاك لقـب "المخصخِصـة الوطنيـة". نقل نتيناهـو هذه السـلطة مـن وزارة الماليـة إلى مكتب رئيـس الحكومـة لتكـون تحت إشرافـه وإشراف مدير مكتبـه أفيغدور ليبرمـان. بالرغم مـن أنها لُقِّبت بالمخصخِصـة، تنفـي ليفني كونهـا ليبرالية في مواقفهـا الاقتصادية. فهـي تقول: "هناك فراغ-مسـافة بـين الرأسـمالية والاشـتراكية. أنـا أومـن باقتصاد السـوق الحـر، ولكن مع تدخُّـل ودعـم حكوميَّيْن في الحـالات التـي لا ينجـح فيهـا اقتصاد السـوق الحر". وتتابـع قائلةً: "عـلى معطيات النمـو الاقتصادي أن تترجَـم في جـودة حيـاة المواطن".[4] في العـام 1999، تركت عملها في سـلطة الـشركات الحكومية بعد

1 المنظمة العسكرية القومية ("إرغون تسفائي لئومي- إيتسل") أو الإرغون؛ تأسست منظمة الإيتسل في العام 1931، واستمر عملها حتى تأسيس دولة إسرائيل. هدفها الأساسي محاربة الجبهة العربية. في العام 1939، بدأت بعمليات هجوم ضد البريطانيين في فلسطين، وفي العام 1944 أعلنت الإيتسل تمردها على الانتداب البريطاني وطالبت بطرده من فلسطين وتأسيس دولة لليهود فيها. (الموقع الرسمي لحركة الإيتسل، تاريخ الزيارة: 12/11/2014)

2 أُسِر إيتان ليفني برفقة ثلاثين آخرين في العام 1946 على يد القوات البريطانية، بعد أن قاموا بتفجير سكة الحديد في جنوب فلسطين. في العام 1947، اقتحمت مجموعة من أعضاء الإيتسل بمساعدة السجناء السجن ونجحت في تهريبهم. (الموقع الرسمي لحركة الاتسل، تاريخ الزيارة: 12/11/2014)

3 بيتار هي حركة شبابية صهيونية أسسها زئيف جابوتنسكي في العام 1923. وهي تابعة لحزب الليكود. (الأرشيف الصهيوني المركزي، تاريخ الزيارة 12/02/2015)

4 غيدي فايتس، ثلاث السنوات السيئة، هآرتس، تاريخ النشر 17/02/2012. تاريخ الزيارة 08/09/2014.

أن دخلت الكنيست كعضو عن حزب الليكود بعد الانتخابات للكنيست الخامس عشر (1999).

دخولها الحياة السياسية: لم تدخل امرأة في إسرائيل المجال السياسي بالسهولة أو السرعة التي دخلتها ليفني، ووصلت لدرجات ومراتب عليا خلالها. ولم يحظ أي سياسي بهذه الشعبية دون أن تكون في رصيده إنجازات. أما ليفني، فكانت محظوظة لأنها رافقت أريئيل شارون إذ استطاعت بجانبه أن تشق طريقها إلى أعلى المناصب السياسية. وعندما انهار شارون، كانت ليفني الشخصية الندَّ لأولمرت (خليفة شارون) سياسيًّا، وكانت الندَّ لنتنياهو أيضًا. ولهذا فقد احتلت في أذهان الناخبين أنها الشخصية التي ستجلب التغيير للحياة السياسية الإسرائيلية.[5] أما شعار ليفني في طريقها السياسي، فهو "السياسة النظيفة" الخالية من الابتزاز والفساد والمناورات. لكن شعارها هذا جلب لها الانتقاد في حملتها الانتخابية في العام 2012، حين دعمتها مجموعة أشخاص اتُّهمت بالفساد وأُدينت به، فدافعت عنهم بأنهم أدينوا وعوقبوا، ولهذا فهي لا ترى أن في هذا خللاً أو نقدًا لمبدئها.[6] يقف على رأس هذه المجموعة عومري شارون ابن أريئيل شارون، ويبدو أن مصالحهم المشتركة (عائلة شارون وتسيبي ليفني) لم تنتهِ بموت أريئيل شارون، فهم يدعمونها كما دعمت أباهم عند إنشاء حزب كديما وعند تنفيذ خطة الانفصال عن غزة عام 2005. بدأت مشوارها السياسي الرسمي في العام 1995، حيث شاركت في الانتخابات التمهيدية في حزب الليكود وجاء ترتيبها في المرتبة الـ 36. وبسبب الائتلاف مع أحزاب أخرى، لم تتمكن من دخول الكنيست في انتخابات الكنيست الرابع عشر (1996)، ولم تتمكّن من دخول البرلمان إلاّ في انتخابات الكنيست الخامس عشر (1999)، بعد أن جاء ترتيبها في المرتبة الـ 18 في الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود.[7] تركت صفوف حزب الليكود برفقة أريئيل شارون ليؤسسا حزب "كديما" في العام 2005. وبعد خلاف لها مع أعضاء الحزب (كديما) لفشلها في تشكيل الحكومة (2008) وانتقالهم إلى المعارضة، انفصلت عنهم لتؤسس حزب "هتنوعاه" في العام 2013، وخاضت الانتخابات البرلمانية مع حزبها الجديد، وحصلت على 6 مقاعد. في العام 2015، ستخوض انتخابات الكنيست العشرين في قائمة مشتركة مع حزب العمل تحمل اسم "المعسكر الصهيوني" ("هَمَحَانِيه هَتْسِيُوني").[8]

انضمام ليفني لحزب كديما: في العام 2005 بدأت ليفني تتبنى خطابًا وأراءً سياسية مغايرة لتلك التي يتسم بها الليكود، خاصة في الشأن الفلسطيني والانسحاب الأحادي الجانب من غزة،

5 آري شفيط، انتخابات 2009: تؤمن تسيبي ليفني أن بمقدورها التغلب على الاستطلاعات وعلى الشوفينية الذكورية، هآرتس، 30/01/2009. تاريخ الزيارة 08/09/2014.

6 غيدي فايتس، المصدر السابق.

7 عمري أسنهايم، "مُبَيِّضة شارون"، معاريف nrg، 16/12/2005. تاريخ الزيارة 04/09/2014.

8 قائمة مشتركة مكونة من حزبي العمل وهتنوعاه، اتفق الحزبان على تشكيلها في شهر كانون الأول من العام 2014 بغية خوض الانتخابات للكنيست العشرين. تحمل القائمة اسمًا مختلفًا باللغة العربية وهو "حزب العمل للسلام والمساواة". كذلك إن لغة خطاب هذه القائمة ومضامينه بالعربية تختلف عن مثيلتها بالعبرية. نعتبر هذا دليلاً ومؤشرًا لازدواجية الخطاب الصهيوني اليساري.

وأبدى جمهور الليكود الامتعاض تجاه ليفني وخطاباتها، ونتيجة لهذا قررت أن تترك حزب الليكود، بعد أن صرحت أمام أريئيل شارون أن المجلس العام لحزب الليكود يعرقل الوزراء ويضر بدولة إسرائيل. كانت ليفني واحدة من طاقم التخطيط لانسحاب شارون وجماعته من الليكود وإنشاء حزب كديما.

انتخابات الكنيست الثامن عشر (2009) ورئاسة حزب كديما: شاركت ليفني في هذه الانتخابات كرئيسة حزب كديما بعد استقالة رئيس الوزراء إيهود أولمرت. وقد أوكل لها تشكيل الحكومة في نهاية العام 2008، لكنها لم تنجح في ذلك، بعد أن اتهمت الأحزاب الدينية الحريدية بالابتزاز. في دعايتها الانتخابية للكنيست الثامن عشر، صرحت ليفني في جواب لها على السؤال "لماذا هي وليس نتنياهو أو براك؟"، قالت: "أنا أعرف ما الأنسب لهذه الدولة. لدي رؤيا وأنا أعرف كيف أحققها. أنا أعلم أن باستطاعتي التنفيذ وأعلم كيف أنفذ".[9] وعندما سئلت عن ماهية رؤيتها، قالت: "رؤيتي هي وجود دولة إسرائيل كدولة تَكون البيتَ القومي للشعب اليهودي. دولة ديمقراطية على أرض إسرائيل ودولة آمنة".[10]

تأسيس حزب هتنوعاه ("الحركة"): في الـ 27 من شهر تشرين الثاني عام 2012، قُبيل انتخابات الكنيست التاسع عشر، أعلنت ليفني عن تأسيس حزب هتنوعاه ("الحركة"). أسست هذا الحزب مع زملاء لها من حزب كديما ومع حزب هيروكيم ("الخضر"). ارتكزت ليفني في حملتها الانتخابية مع حزبها الجديد على أهمية المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وحصلت على ستة مقاعد في انتخابات الكنيست التاسع عشر. في العام 2014، بعد حلّ الحكومة والإعلان عن الذهاب لانتخابات الكنيست العشرين، اتفقت مع رئيس حزب العمل يتسحاق (بوجي) هرتسوغ على تشكيل قائمة جديدة تحت اسم "همحنيه هتسيوني" ("المعسكر الصهيوني")، لخوض الانتخابات معًا بغية إسقاط نتنياهو.

يعرّف حزب هتنوعاه في مستهل برنامجه أن طرحه يمثل مركز المحور السياسي الاسرائيلي. ويشدد في مبادئه الأساسية على أهمية مباشرة المفاوضات مع الطرف الفلسطيني، وتعزيز القيم الديمقراطية، والربط ما بين القضايا السياسية والاجتماعية الاقتصادية. في ما يلي بعض هذه المبادئ.[11]

- للشعب اليهودي حق غير مطعون به على أرضه، وذلك ضمن إطار دولة ذات سيادة ضمن

9 آري شفيط، انتخابات 2009: تؤمن تسيبي ليفني أن بمقدورها التغلب على الاستطلاعات وعلى الشوفينية الذكورية، هآرتس، 30/01/2009. تاريخ الزيارة 08/09/2014.

10 آري شفيط، المصدر السابق.

11 اعتمدنا في هذا القسم على برنامج حزب هتنوعاه الذي نُشر في موقعه الإلكتروني، والذي حُذف في الأيام الأخيرة (11/02/2015). لكننا اخترنا نشر بعض هذه المبادئ بالرغم من عدم توافر المصدر.

حـدود "أرض إسرائيـل". كما يسـعى الحزب لضمان دولـة إسرائيل كبيت قومي للشـعب اليهودي، ودولـة ديمقراطيـة بـروح وثيقة الاسـتقلال. وفي سـبيل تحقيق هـذه الأهداف، يجـب الحفاظ على أغلبيـة يهوديـة. ويكـون ذلك من خـلال السـعي لتحقيق تسـوية تضمـن دولتين لشـعبين- دولة إسرائيـل والدولـة الفلسـطينية المحاذية لها-. قد يسـتوجب التوصـل إلى هذه التسـوية التنازل عن أقسـام من أرض إسرائيـل التاريخية.

- ترتكـز قـوة الـردع الإسرائيلية عـلى قوتها العسـكرية وعـلى الشرعية الدوليـة. لهذا، يلتـزم الحزب بتعزيـز قـوة الجيـش الإسرائيلي والعلاقـات الدوليـة مع المجتمـع الدوليّ عامـة، والولايـات المتحدة عـلى وجـه التحديـد، مما يسـاهم في وقف مسـاعي عـزل دولـة إسرائيل وإسـقاط الشرعيـة عنها.

- أمـا إقليميًّـا، فتقـول مبادئ الحـزب إن على إسرائيل اسـتعمال القـوة ضد جميع الجهـات المتطرفة والتـي لا تعـترف بدولـة إسرائيل وتمـارس الإرهـاب ضدهـا، بالإضافـة إلى تجنيد المجتمـع الدولي لمحاربـة هـذه الجهات. من جهة أخـرى، وبالتـوازي، يجب العمل مـع الجهات الواقعيـة والمتعاونة ضـد المتطرفين.

- تـورد مبادئ الحـزب كيفية التعامل مع السـلطة الفلسـطينية وحمـاس. وهي تطابق مبـدأ تعامل إسرائيـل مـع الإرهـاب إقليميًّـا، وهكـذا يكون العمـل مع حركـة حماس من خـلال القـوة -بما في ذلـك القـوة العسـكرية-، بينمـا يكـون العمـل بتعاون مـع الجهـات الواقعيـة في السـلطة بهدف التوصـل إلى تسـوية تضمن دولتين لشـعبين.

- أمـا في مـا يخـص المفاوضـات، فتنـص مبـادئ حزب هتنوعـاه عـلى ألاّ تجـرى المفاوضـات إلاّ مع حكومـة فلسـطينية تعـترف بدولة إسرائيـل، وتدعـم التوصل لحل سـياسي وترفض أي شـكل من أشـكال العنـف والإرهاب.

- أمـا بالنسـبة للحل الدائم، فقد ورد في المبـادئ أن على الاتفاقية المبرمة بين الأطـراف أن تضمن بنودًا لنـزع سـلاح الدولة الفلسـطينية العتيـدة، وحدودًا تأخـذ بعين الاعتبـار الواقع الديموغـرافيّ الحاليّ (الكتـل الاسـتيطانية)، والأماكـن ذات الأهمية الوطنيـة، والدينية والتاريخية للشـعب اليهودي وعلى رأسـها مدينة القـدس -عاصمة دولة إسرائيـل الأبدية-، وكذلك حل مسـألة اللاجئين الفلسـطينيين ضمـن حدود الدولة الفلسـطينية.

في الجانـب الاجتماعـي- الاقتصـادي، يفترض حزب هتنوعـاه أن الازدهار الاقتصـادي وتقليص الفوارق الاجتماعيـة همـا أمـران يعتمدان عـلى توزيع المـال وعدم تمركـزه بأيدٍ قليلـة، وإعادة ترتيـب أولويات ميزانيـة الدولـة، إضافـة إلى ضرورة إحـداث تطـورات سياسـية تسـاعد هـي كذلـك في عمليـة النمـو الاقتصـادي. مسـؤولية الدولـة تتمحـور بذلـك في تمكـين المواطنـين مـن التطـور والنمـو الاقتصادي

والاجتماعي، وبالمقابل توفير شبكة أمان اجتماعيّ عند الحاجة. ويجب أن يعتمد اقتصاد دولة إسرائيل على مبادئ السوق الحر، مع ضمان آليات مراقبة ناجعة للتدخل في حالات فشل السوق. تشكل الطبقة الوسطى العمود الفقريّ الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بحيث تحولت هذه الطبقة إلى المسؤولة الحصريّة عن العبء الأمني والاجتماعي. يسعى الحزب إلى تطوير سياسات تعمل على تعزيز مكانة هذه الطبقة كجزء من سعيها نحو اقتصاد ومجتمع متساوٍ ومتين.

يُعتبر تقاسم العبء مبدأً أساسيًّا، إلا أنه كذلك ضمان لمستقبل أمني واقتصادي مستقر لدولة اسرائيل. ولهذا يرى حزب هتنوعاه أن الخدمة هي واحد من حجار الأساس التي يجب الحفاظ عليها. ولذلك واجب خدمة الدولة يقع على كل مواطن دون تمييز في الدين والجنس والعرق. علاوة على ذلك، سيسعى الحزب لسنّ قانون يُلزَم، وَفقًا له، كلُّ مواطن بلغ سن الثامنة عشرة أن ينخرط إما في الخدمة العسكرية، أو الوطنية، أو المدنية. ولذا، على الجيش ومديرية الخدمة المدنية تطوير أطر متلائمة لجميع الشرائح في المجتمع الإسرائيلي، وذلك كي يتمكن أبناء هذه الشرائح من خدمة الدولة دون المسّ بطابع حياتهم وخصوصياتهم.

مناصب وزارية شغلتها ليفني:

وزيرة التطوير الإقليمي: شغلت هذه الوزارة في حكومة شارون (2003-2005). من خلال منصبها هذا بدأت ليفني تلتقي بالمفاوضين الفلسطينيين، والتي كانت -غالبًا- لقاءات سرية بسبب الوضع الأمني. هذه اللقاءات وفرت لليفني نظرة جديدة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[12]

وزارة الخارجية: استلمت ليفني وزارة الخارجية (2006) بينما كانت تعاني إدارتها مشاكل كبيرة، حسب ما وصفها تقرير مراقب الدولة، إلا أنها -رغم كل آمال الموظفين في الوزارة بأنها ستأتي بتغيير جوهري- زادت الأمور سوءًا (على حد تعبيرهم).[13] انطباع الموظفين هذا أكده تقرير مراقب الدولة الثاني بخصوص وزارة الخارجية والذي نُشر في العام 2009، حيث كشف مكتب مراقب الدولة النقاب عن سوء إدارة وتوزيع مناصب لأشخاص غير مؤهلين للعمل في السلك الدبلوماسي.[14] هذا على الصعيد الإداري للوزارة، أما على الصعيد الدبلوماسي فحاولت ليفني في منصبها هذا أن تحثّ الخطى نحو التطبيع بين العالم العربي ودولة إسرائيل. وكانت قد سلمت المبعوث الأمريكي في الشرق الأوسط، جورج ميتشل، خطة لتطبيع العلاقات قبل خروجها من

12 عمري أسنهايم، المصدر السابق.
13 نعما لنسكي وغيدي فايتس، الآن دورك، هآرتس، 23/10/2007. تاريخ الزيارة 08/09/2014.
14 براك رفيد، تقرير مراقب الدولة 2009: وزارة الخارجية: سائقون وسكرتيرات عُيّنوا لمناصب في السلك الدبلوماسي، هآرتس، 06/05/2009. تاريخ الزيارة 30/01/2015.

وزارة الخارجيــة (2009). تشــمل الخطــة ثلاثــة بنود: الأول إعلان زعمــاء الدول العربيــة الدعم لعملية التفاوض بين إسرائيل والفلســطينيين. الثاني دعم الســلطة الفلســطينية سياســيًّا وماليًّا وعزل حماس. أمــا الثالــث، فهــو خطوات نحــو التطبيع مــع إسرائيــل، كإعادة فتــح المكاتــب الرســمية الإسرائيلية في الــدول العربيــة ولقــاءات رســمية علنية بين رؤســاء عرب وزعمــاء إسرائيليــين. هذه الخطــة لم تخرج إلى حيّــز التنفيذ.[15]

وزارة القضــاء: شــغلت ليفنــي منصــب وزيــرة القضــاء بعــد انســحاب حزب شــينوي مــن حكومة شــارون في العــام 2005. في منصبهــا هذا، انتقــدت ليفني عمل محكمة العدل العليا ورئيســها الأســبق أهــرون بــراك، لأنــه لم يوافق عــلى تعيــين القاضيــة روت غابيــزون في محكمة العــدل العليــا. كما أنها لــم تلتــزم في قــرارات وزير القضاء الذي ســبقها ولــم تتعاون مع المستشــار القضائــي للحكومة. كذلك تدخلــت في تعيــين القضــاة لمحكمــة العــدل العليا، فعلى ســبيل المثــال، لكي تنجــح في تعيــين القاضية روت غابيــزون كقاضيــة في محكمة العــدل العليا عطلــت الوزيرة ليفنــي اجتماع لجنة التعيينات ســنة كاملــة لكي تســتطيع تنفيذ التعيــين لكنها لم تنجــح في ذلك في نهايــة المطاف.[16] تزامن شــغلها منصب وزيــرة القضــاء مــع تنفيذ خطــة الانفصــال الأحــادي الجانب عن غــزة، عــام 2005، فمن خــلال هذا المنصب اســتطاعت سَــنّ قوانــين خطة الانفصــال وقوانين التــداول مع المســتوطنين الذيــن أُخرجوا من غزة.[17] شــغلت تيســبي ليفنــي منصب وزيــرة القضاء في ثــلاث حكومــات مختلفة، لم تــدم في كل منها مــا يزيــد عن عــام واحد.

مواقفها من مسائل ملحة:

علاقــة الديــن بالدولة: بالإضافــة إلى التغيير الذي طــرأ على آرائها السياســية في كل ما يتعلق بمســألة الــصراع الفلســطيني الإسرائيــلي، طــرأ تغيير عــلى آرائهــا في كل ما يخص شــؤون الديــن والدولة بعدما كانــت تُعتــبر محافظــة. يمكننــا أن نســتقي مــا تؤمــن بــه ليفنــي في هــذا المضمــار من خــلال مبادئ حــزب هتنوعــاه الذي أنشــأته وتترأســه. فحســب مــا ورد تحــت العنــوان "ديــن ودولة"، هــي تعرّف دولــة إسرائيــل كدولــة يهوديــة وديمقراطيــة، ولكــن دون أن تطغــى الصبغــة الدينيــة عــلى الصبغــة الديمقراطيــة. فهــي تعــارض الإكــراه الديني في كل ما يخص مســائل الــزواج مع المحافظــة على عادات الــزواج التقليــدي، وسَــعت من خــلال منصبهــا في وزارة القضاء لتحســين الأمــور الإدارية في مؤسســة الحاخاميــة الكبرى.[18]

15 براك رفيد، وثيقة: خطة التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي، هآرتس، 08/05/2009. تاريخ الزيارة 30/01/2015.
16 عمري أسنهايم، المصدر السابق.
17 آري شفيط، المصدر السابق.
18 الموقع الرسمي لحزب هتنوعاه. تاريخ الزيارة 30/01/2015.

قانـون القوميـة: قُدِّم اقـتراح قانـون القومية لأول مـرة في العـام 2011 من قِبـل آفي ديخطر (عضو في حـزب كاديمـا في ذلـك الوقـت ورئيس الشـاباك الأسـبق) ومجموعة مـن أعضاء الكنيسـت عن حزب كاديمـا الذي ترأسـته آنذاك تسـيبي ليفني. لـم تمنع ولم تمانع ليفنـي تقديم اقتراح القانون للكنيسـت في بدايتـه، ولكـن في نهايـة المطـاف فرضـت عـلى أعضـاء حزبهـا في الكنيسـت مـا يسـمى "الالتـزام الحزبـي" في التصويـت ضـد اقـتراح القانـون (2011). لكـن هـذا النقد وهـذا الاعتراض لـم يمنعا آفي ديخطـر مـن تقديم اقـتراح القانـون ثانية مع بعـض التعديـلات الطفيفـة.[19] قُدِّمت اقتراحـات قوانين مشـابهة للكنيسـت في السـنوات الأخـيرة آخرهـا الاقـتراح الذي قدمتـه حكومـة نتنياهو، عـام 2014، والـذي عارضتـه ليفني فقدمـت اقتراحًا بديلاً عرضتـه على حكومـة نتنياهو. تتمحـور معارضة ليفني للقانـون حول مسـألة إخضـاع ديمقراطيـة إسرائيل وقوانينهـا المدنيـة للتعاليم الدينيـة اليهودية.

خطـة الانفصـال عن غـزة (2005): أيّدت ليفنـي خطة الانفصال تأييدًا صارمًا، وسـاعدت شـارون في محاولـة إقناع أعضاء الكنيسـت لتأييـد الخطة وتنفيذها.[20] وأصبحت ليفني وزيرة شـارون لشـؤون الانفصـال، واجتمعـت مع شرائـح عديدة -بالإضافـة إلى الـوزراء- لإقناعهـم بأهمية الخطـة وتنفيذها كرجـال دين ومسـتوطنين وغيرهم.

الحـرب عـلى لبنان (2006): تقـول ليفني إنهـا كانت وراء المخرَج السـياسي للحرب عـلى لبنان، رغم أن إقنـاع السياسـيين والعسـكريين الإسرائيليـين بهذه الفكرة اسـتغرق وقتًـا طويلاً. كذلـك تقول إنها وراء إعـداد نـص القـرار 1701، الـذي وقـع عليـه حـزب الله وإسرائيـل لإنهـاء الحرب.[21] وقـد يكون أبـرز مواقفهـا بعـد هذه الحـرب أنها طالبـت إيهود أولمـرت بالاسـتقالة؛ لكنها بقيـت في حكومته.

الحـرب عـلى غـزة (2008): أيـدت ليفني الحـرب على غزة مـن منطلق إعـادة هيبة الـردع لإسرائيل، لا مـن منطلـق التوصّـل إلى حلـول؛ وكانـت قـد برّرتهـا أخلاقيًّا. بالنسـبة لها، جـاءت الحـرب لتغيير موازيـن الـردع، كمـا أنهـا لـم تشـأ أن تنتهـي الحـرب بتفـوق عسـكري لإسرائيـل وبتفوق سـياسي لحمـاس، ولهـذا تعاملـت مـع الحـرب وأهدافها كعسـكرية فقـط، دون أي أفق سـياسي. تقـول ليفني إنّـه عـلى الإسرائيليـين أن يعوا أن الـصراع بين حركتي حمـاس وفتح هو مـن نوع المباريـات الصفْرية. فبالنسـبة لهـا، المعادلـة هـي إما محمـود عبـاس أو إسـماعيل هنيـة؛ فالتفـاوض مع إسـماعيل هنية يعنـي إلحـاق الضرر الإسـتراتيجي لعملية السـلام.[22] ولهذا وافقت ليفنـي على قـرارات الحكومة عندما رفضـت إيقـاف الحـرب لأسـباب إنسـانية، ورفضـت أي اتفـاق مـع حمـاس. في أعقاب هـذه الحرب، اسـتطاعت مجموعـة من الناشـطين الموالين لفلسـطين في بريطانيـا الحصولَ على أمـر قضائي، بموجبه

19 غيدي فايتس، السنوات الثلاث السيئة، هآرتس، 2012/02/17. تاريخ الزيارة 2014/09/08.
20 عمري أسنهايم، المصدر السابق.
21 آري شفيط، المصدر السابق.
22 آري شفيط، المصدر السابق.

يُلقى القبض على وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني بمجرد دخولها للأراضي البريطانية، وتحاكم بتهمة المشاركة في جرائم حرب، وذلك لمشاركتها في اتخاذ القرارات في الحرب على غزة.[23]

المحادثات مع الفلسطينيين: عَيّن رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت الوزيرةَ ليفني رئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين في العام 2006، علمًا أنها كانت من أشد المعارضين لاتفاقيات أوسلو. ونظرًا لهذا، استعانت ليفني في بداية طريقها بشخصيات سياسية إسرائيلية ساهمت في بلورة هذه الاتفاقيات مثل يوسي بيلين.

ما هي مواقف ليفني تجاه الفلسطينيين؟ وما موقفها من المفاوضات معهم؟ في مقابلة أجرتها معها صحيفة هآرتس بعد تعيينها، قالت إنها تُعِدّ خطة سياسية عملية وشاملة، ولم توافق على إطْلاع الجمهور على هذه الخطة، أو حتى إطلاع العاملين في وزارة الخارجية عليها. وفي مسوّدة ورقة أُطلِق عليها الاسم "الأفق السياسي"، كتبت ليفني ومساعدوها من طاقم المفاوضات ما يلي: "يُعتبر أبو مازن وشركاؤه معتدلين، وطرفًا من الممكن التوصل معه إلى اتفاقيات، لا إلى حل دائم". وتتابع في وصفهم: "يفتقرون إلى المقدرة الحقيقية على التنفيذ. من الممكن أن يكون ثمّة تنفيذ فلسطيني، إن حاز المعتدلون على دعم جديد في الانتخابات وازدادت قوتهم في الشارع، والمتطرفون سينفذون الاتفاقيات بحكم الواقع لكي يبقوا في السلطة وليحظوا بدعم الجمهور". أما في المبادئ الموجّهة للحل، فيَرِدُ هناك: "ليس ثمّة نية لإجراء مفاوضات مفصَّلة على الحل الدائم (وعلى ما يبدو لا يمكن التوصل إليه)،[24] ولكن هناك محاولة للعثور على مبادئ عامة يمكن الاتفاق عليها". أما في موضوع المستوطنات، فتقترح ليفني في هذه الورقة أنّه "لن تكون هناك مستوطنات في الجانب الفلسطيني، إلا إذا كان هناك نظام خاص في أجزاء معينة"، بينما تقترح تأجيل قضية القدس للمفاوضات على الحل الدائم. أما رأيها في ما يخص اللاجئين، فهو ثابت ولم يتغير إذ تقول ليفني مرارًا وتكرارًا إنّه لا حقَّ للاّجئين في العودة إلى فلسطين التاريخية، وإنما إلى دولة فلسطين التي ستقوم بحدود 1967.[25]

الحاجة الملحّة إلى إقامة دولتين لشعبين كانت المحور الأساسي في خطابات ليفني قبل انتخابات الكنيست الثامن عشر عام 2009. من هذا المحور اشتقت ليفني مَحاورها الأخرى أو حاجتها الملحة الأخرى، والتي ركزت عليها أيضًا في حملتها الانتخابية. من هذه المحاور رفض استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في إسرائيل، والتأكيد على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، والحاجة إلى محاربة حماس بينما تتفاوض إسرائيل مع الفلسطينيين المعتدلين، والحاجة إلى التوصل إلى حل

23 براك رفيد، موظفون كبار في القدس: صدر أمر اعتقال بحق رئيسة المعارضة تسيبي ليفني، هآرتس. 14/12/2009. تاريخ الزيارة 30/01/2015.

24 الزيادة في الأصل.

25 نعما لنسكي وغيدي فايتس، الآن دورك، هآرتس، 23/10/2007. تاريخ الزيارة 08/09/2014.

سياسي يضمن لإسرائيل حدودًا آمنة وهادئة ويحافظ على هُويّتها أنها البيت القومي للشعب اليهودي.[26]

قبلت ليفني أن يكون الانسحاب لحدود العام 1967 مع إجراء بعض التعديلات وتبادل الأراضي. وافقت ليفني في المفاوضات على أن يُنقل (إخلاء) نحو سبعين ألف مستوطن من عشرات المستوطنات في إطار تسوية؛ لكنها لم تَخُضْ في مسألة القدس؛ ولم تجد حلاً لمسألة اللاجئين وكذلك مسألة نزع السلاح.[27]

تقول تسيبي ليفني إن البناء في المستوطنات هو السبب الرئيسي في إضعاف الدعم العالمي لإسرائيل، وذلك أن استمرار الاستيطان في الضفة الغربية غير مفهوم من قبل الرأي العام العالمي، ويُنظر إليه كاستعمار (كولونيالية). لأن العالم يرى -من جهة- أننا نصرّح أنّه في نيّتنا التوصل إلى اتفاق، ومن جهة أخرى يرى كيف تبني إسرائيل وتبني بلهفة اليمين المتطرف المستوطنات حتى تصل إلى نقطة اللا عودة. بالإضافة إلى هذا، تقول ليفني إن المستوطنات لا توفر الأمن لإسرائيل، وإن العائلات التي تعيش في المستوطنات ليست دروعًا بشرية، ولا ينبغي أن تكون كذلك؛ فتوفير الأمن هو من وظيفة الجيش، وهذه العائلات تستهلك الموارد الأمنية. ومن يدّعِ أن الانسحاب من غزة أدى إلى تعزيز الإرهاب يجبْ أن يسأل نفسه عمّا كان سيحصل لو أعيدت المستوطنات إلى القطاع. وتتابع قائلةً: لذا، إن الهدوء المؤقت من الإرهاب هو ليس ذريعة لتأجيل الحل الدائم مثلما أنّ عدم الهدوء والإرهاب ليسا ادعاءين مقنعين لعدم تغيير الواقع. هاتان الفقاعتان انفجرتا، والحل السياسي هو من مصلحة إسرائيل وليس إحسانًا تقدمه إسرائيل للأمريكيين أو الفلسطينيين.[28] وفي مقال آخر لها، تقول ليفني إن اسرائيل بحاجة إلى حكمة قيادية كي تبادر وتقود حلاً سياسيًّا، ولكي تخرج إسرائيل من العزلة العالمية، ولكي تثبت أسس المساواة دونما حسابات سياسية فئوية.[29]

26 آري شفيط، انتخابات 2009: تؤمن تسيبي ليفني أن بمقدورها التغلب على الاستطلاعات وعلى الشوفينية الذكورية، هآرتس، 30/01/2009. تاريخ الزيارة 08/09/2014

27 آري شفيط، المصدر السابق.

28 تسيبي ليفني، كل زمن هو زمن للسلام، ذا ماركر، تاريخ النشر 12/01/2014. تاريخ الزيارة 08/09/2014.

29 تسيبي ليفني، نهاية موسم القيم؟ هآرتس، تاريخ النشر 24/05/2012. تاريخ الزيارة 08/09/2014 .

خاتمة:

يتسم مشوار ليفني السياسي بالتقلب وعدم الثبات، فقد تنقّلت بين ثلاثة أحزاب مختلفة، اثنان منها كانت هي وراء إنشائهما. عدم الثبات هذا ينطبق كذلك على المناصب الوزارية التي شغلتها، فهي لم تُتِمّ دورة كاملة في أي من هذه الوزارات. وقد تكون النتيجة المباشرة لعدم الثبات أنها لم تستطع أن تترك أثرًا سياسيًّا ذا ثقل حتى الآن؛ فهي لم تستطع تشكيل حكومة ولم تنجح في ترؤُّس المعارضة، ولم تُخْرج نتنياهو من ائتلاف يميني ديني متطرف، ولم تتمكّن من إسقاطه، وطالبت أولمرت بالاستقالة لكنها بقيت في حكومته. وقد يكون الموقف الأكثر ثباتًا وحزمًا في حياة ليفني السياسية هو موقفها من المفاوضات مع الطرف الفلسطيني. فهي تُعِيره جُلّ اهتمامها، وتعتبر استمرار المفاوضات والتقدم فيها أهمَّ مركّب لتحسين صورة إسرائيل عالميًّا ومحلّيًّا، أكثر من قناعتها بإمكانية التوصل إلى اتفاق.